



لم يشهد الربع الأول من عام 2016 أي جديد علي واقع المعابر , فكافة معابر قطاع غزة التجارية مغلقة باستثناء معبر كرم أبو سالم وهو الوحيد الذي يعمل حتى اللحظة وفق الآليات السابقة , فلم يتغير أي شيء على آلية عمل المعبر من حيث ساعات العمل , عدد المشاحنات الواردة , نوع وكمية البضائع الواردة , والمزيد التي حدثت في عدد المشاحنات الواردة نابعة من زيادة عدد المشاحنات الواردة للمساعدات و دخول مواد البناء للمشاريع الدولية و المشاريع القطرية العاملة في قطاع غزة و كميات مقننة من مواد البناء للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة.

ومازالت إسرائيل تمنع دخول العديد من السلع و البضائع و المواد الخام الأولية اللازمة للقطاع الصناعي و المعدات و الآليات و الماكينات و على رأسها مواد البناء و التي تدخل فقط و بكميات مقننة وفق خطة روبرت سييري لإدخال مواد البناء (الاسمنت - الحصمة - الحديد - البوسكورس).

المواردات

بالرغم من كل الإجراءات و التعقيدات الإسرائيلية ومن خلال رصد حركة المشاحنات الواردة والصادرة عبر معبر كرم أبو سالم خلال الربع الأول من عام 2016 لوحظ إرتفاع في عدد المشاحنات الواردة والصادرة حيث بلغ عدد المشاحنات الواردة إلى قطاع غزة 33006 شاحنة خلال الربع الأول من عام 2016 , مقارنة مع 16978 شاحنة واردة إلى قطاع غزة في عام 2015 , و 11303 شاحنة في عام 2014 و 13445 شاحنة في عام 2013 من مختلف الأصناف المسموح دخولها إلى قطاع غزة , وبلغت نسبة الإرتفاع في إجمالي عدد المشاحنات الواردة 51% خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة مع الربع الأول من عام 2015 , وبلغ عدد المشاحنات الواردة للقطاع الخاص خلال الربع الأول من عام 2016 حوالي 28831 شاحنة للقطاع الخاص بنسبة إرتفاع 177% عن الربع الأول من عام 2015 , وعدد المشاحنات الواردة كمساعدات إنشائية وإنسانية للمؤسسات الدولية العاملة بقطاع غزة 4175 شاحنة وهي تشكل 12.6% من إجمالي الواردات في تلك الفترة , وبلغت نسبة الإنخفاض في عدد المشاحنات الواردة للمساعدات في الربع الأول من عام 2016 بحوالي 36% عن الواردة خلال الربع الأول من عام 2015 , و بلغ متوسط عدد

المشاحنات الواردة يوميا إلى قطاع غزة 362 شاحنة.

المصادر

كما تستمر إسرائيل بتطبيق سياستها التي اتبعتها منذ فرضت الحصار على قطاع غزة، بمنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية من قطاع غزة إلى العالم الخارجي، كذلك منع تسويقها في أسواق الضفة الغربية، وما تم تصديره من قطاع غزة لا يمثل إلا القليل من المنتجات الزراعية والصناعية. وعلى صعيد المشاحنات المصادرة من قطاع غزة إلى العالم الخارجي والضفة الغربية وإسرائيل فقد بلغ عدد المشاحنات المصادرة خلال الربع الأول من عام 2016 حوالي 595 شاحنة من المنتجات الصناعية والزراعية، مقارنة مع 233 شاحنة تم تصديرها خلال الربع الأول من عام 2015، و 74 شاحنة في نفس الفترة من عام 2014، 69 شاحنة في نفس الفترة من عام 2013، وبلغت نسبة الارتفاع في إجمالي عدد المشاحنات المصادرة 51% خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة مع الربع الأول من عام 2015، ويأتي هذا الارتفاع بعد سماح إسرائيل بتسويق بعض منتجات غزة الزراعية والصناعية بأسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية، وبالرغم من ارتفاع نسبة المصادرات إلا أنها لم ترتقي للمطلوب.

وبلغ إجمالي عدد المشاحنات المصادرة لخارج فلسطين 64 شاحنة، والضفة الغربية 423 شاحنة وإسرائيل 108 شاحنة، وهذا يدل على أن السوق الرئيسي لمنتجات قطاع غزة هي أسواق الضفة الغربية.

وما زال المصدرين والمسوقين من قطاع غزة يواجهوا العديد من المشاكل أثناء خروج بضائعهم من قطاع غزة ومنها عدم توفر الإمكانات في معبر كرم أبو سالم لخروج المنتجات الزراعية والصناعية إلى الخارج، تنزيل و تحميل البضائع لعدة مرات مما يؤثر على الجودة خصوصا في السلع الزراعية، شروط إسرائيل بأن تتم عملية نقل البضائع إلى الضفة الغربية والخارج في شاحنات مغطاة (تلاجات) وأن لا يتجاوز ارتفاع الطبلية عن 1.6 متر هذا بالإضافة إلى مواصفات خاصة بالتغليف والتعبئة، مما يساهم في مضاعفة تكاليف النقل على التاجر وبالتالي على المستهلك.

إعادة إعمار قطاع غزة

حتى هذه اللحظة وبعد مرور ما يقارب من عامين على الحرب الثالثة لم تبدأ عملية إعادة الإعمار الحقيقية ولما يوجد أي تقدم حقيقي في المنازل التي تم تدميرها بشكل كلي، ومن أهم أسباب تعثر عملية إعادة الإعمار استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة واستمرار إدخال مواد البناء وفق الآلية الدولية العقيمة المعمول بها حاليا، والتي ثبت فشلها في التطبيق على أرض الواقع، حيث أن ما تم إدخاله من مادة الاسمنت للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة خلال الفترة من 14/10/2014 حتى 31/3/2016 بلغت 584173 طن، وبلغت كمية الاسمنت الواردة خلال الربع الأول من عام 2016 بحوالي 198850 طن وهي تمثل 54% من إجمالي الكميات الواردة خلال عام 2015 والتي بلغت 366595 طن.

أما على صعيد القطاع الخاص فلا يوجد أي جديد على صعيد المنشآت الاقتصادية فحالها كما هي، حيث أن ما تم إنجازه في الملف

الإقتصادي هو صرف تعويضات للمنشآت الإقتصادية بما لا يتجاوز 9 مليون دولار وصرفت للمنشآت الصغيرة التي بلغ تقييم خسائرها أقل من سبعة الماف دولار.

Dr.Maher AL-Tabbaa

PR Manager

د. ماهر تيسير المطباع

مدير العلاقات العامة و الإعلام بغرفة تجارة وصناعة محافظة غزة

مدونة الماقتصاد الفلسطيني

<http://mtabbaa.blogspot.com/>

الماقتصادية الفلسطينية

<https://www.youtube.com/smartsftpal>

Jawwal: 00972599407518